إغلاق ٣ أيام فقط لأحد بارات العاصمة يتقاضى ٧ ملايين ليرة قيمة فاتورة لـ١٤ شخصاً

«السياحة» بصدد رفع أسعار المطاعم والفنادق

فادي بك الشريف

لحقت العديد من المطاعم السياحية والمنشآت الفندقية بركب الارتفاعات الحاصلة بأن أصبحت تتقاضى اجوراً كبيرة جداً لا تتناسب مع دخل شريحة كبيرة من المواطنين بحجة ارتفاع الكلف خاصة بعد زيادة أسعار المحروقات الأمر الذي دفع العديد من المنشآت بزيادة أسعارها من دون انتظار أي تعرفة رسمية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أن لجنة التسعير المركزية تدرس أسعار المواد الأولية ومنعكس ارتفاع أسعار المحروقات على الخدمات السياحية المقدمة في منشآت الإطعام والإقامة، للوصول إلى تعرفة مناسبة ترضي الزبون والمنشأة لتقديم الخدمة السياحية المناسبة.

وبين البلخي أنه يجري العمل حالياً على التحضير لقائمة أسعار جديدة للمطاعم والفنادق تتناسب مع تكاليف المواد الأولية وتكاليف التشغيل في هذه المنشآت، مع النظر بواقع الفنادق وخاصة بعد ارتفاع أسعار مواد التنظيف وتأثير المحروقات على عمل المنشآت فيما يخص استخدام المولدات لتأمين مستلزمات العمل اليومية، مؤكداً أن التعرفة الجديدة ستصدر قريباً.

وحول الفاتورة لأحد بارات دمشق التي وصلت قيمتها لقرابة ٧ ملايين ليرة لـ١٤ شخصاً في منطقة الربوة بدمشق، وخاصة أن عبوة المياه الصغيرة بلغ ثمنها ١٨ ألف ليرة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي مخالفة من أي منشأة سياحية.

ولفت البلخي إلى القيام بجولات رقابية مستمرة على المنشآت، مبيناً أن الوزارة تعالج أي شكوى ترد إليها عبر الضابطة الرقابية في المحافظات، ليصار إلى تنظيم الضبط اللازمة.

وبين مدير الجودة والرقابة السياحية أنه تم ضبط عشرات المخالفات بحق المنشآت السياحية على مدار الشهر، ولاسيما أن عدد الضبوط ازداد خلال الفترة الأخيرة بعد زيادة أسعار المحروقات.

> رئيس جمعية «المستهلك» لـ«الوطن»: رفعنا مذكرة لوزيري المالية والاقتصاد لتخفيض تعرفة جمركة (الموبايلات)

وفيما يخص تأمين المحروقات، أكد البلخي أن مدير السياحة في كل محافظة هو عضو في لجنة المحروقات، ويضمن أن تكون المنشأة في حالة تشغيل، بحيث تحصل على كمية من المحروقات تتناسب مع ساعات التشغيل الخاصة بكل منها.

وفي سياق متصل، ومتابعة لما نشرته الوطن مؤخراً حول الارتفاع الكبير الذي طرأ على كل السلع بعد ارتفاع أسعار المحروقات، بحثت جمعية حماية المستهلك آخر المستجدات الاقتصادية والمعيشية.

وفي بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه، قالت الجمعية: كان مبرر رفع أسعار المشتقات النفطية هو أن الحكومة قد رفعت الرواتب للموظفين بنسبة ١٠٠ بالمئة، ولكن الموظفين لن يقبضوا هذه الزيادة إلا ابتداء من شهر أيلول القادم متسائلة: ألم يكن من الإنصاف إرجاء رفع الأسعار حتى موعد تسليم الرواتب مع الزيادة على الأقل؟

وبالنظر لعدد من الشكاوى التي وصلت للجمعية من منطقة الزبداني وما حولها، اجتمع رئيس الجمعية عبد العزيز معقالي مع مدير تموين ريف دمشق نائل إسمندر وتم الاتفاق على تشكيل دوريات مشتركة للقيام بجولات تفقدية في الزبداني والمصايف عموماً للاطلاع على مدى تقيد الباعة هناك بالأنظمة والقوانين النافذة، وعمل المخابز، إضافة إلى زيارة إلى أحد معامل تصنيع ألواح وقوالب الثلج وأخذ عينة للتحليل عقب ورود أنباء عن أن هذه الألواح الثلجية بعضها يتم تصنيعه باستخدام مياه ملوثة وغير معقمة ما يتسبب بنشر الأمراض والأوبئة بين المواطنين.

وتم الاتفاق على أخذ عينات من باعة العطور بعد ورود شكاوى من استخدام العطور الصناعية المعدة لأعمال التنظيف وبيعها للمستهلك على أنها عطور طبيعية! وكذلك سحب عينات من مواد البقوليات والحبوب، والمطالبة بسحب عينات من مواد التنظيف ومعاجين الأسنان للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفة القياسية السورية.

وأكد المعقالي في تصريح لـ«الوطن» أنه تم رفع مذكرة لوزيري المالية والاقتصاد تم الطلب بموجبها بضرورة إعادة النظر بتعرفة جمركة (الموبايلات) على أن يتم مراعاة الظروف الراهنة ودراسة تخفيض الجمركة إلى أقل حد ممكن.

كما لفت إلى وجود بعض الباعة يقومون بترويج الألبان والأجبان المخالفة بالاتفاق مع أصحاب بعض المعامل الضعيفي النفوس، بحيث يبيعون هذه المنتجات على أنها صنع منزل ومن حليب بقري كامل الدسم، غير أن الحقيقة ليست كذلك، وهي غير مطابقة للمواصفات، لافتا إلى التعاون بين الجمعية ومديرية تموين دمشق لضبط المخالفين وتنظيم الضبوط القانونية بحقهم.

زنبوعة يطلب زيادة حصة حماة من الكهرباء

مخلوف يدعو رؤساء الوحدات الإدارية للاقتراب من الناس ومراقبة الأسواق

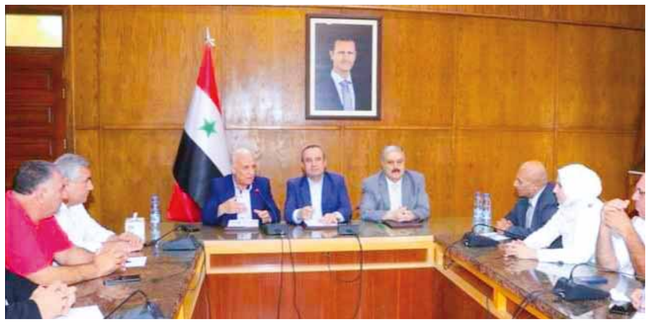

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف لـ«الوطن»، أن كل ما يخص المواطن هو هم الحكومة، وأن المطلوب الاقتراب من الناس ومعالجة همومهم ومشكلاتهم وخصوصا في هذه الفترة، وأن المراسيم التي صدرت مؤخراً كلها لخدمة شريحة الموظفين، وأن البحث مستمر لتحسين وضع مختلف الشرائح بشتى الطرق.

ودعا الوزير خلال الاجتماع الموسع الذي ترأسه أمس، بحضور محافظ حماة محمود زنبوعة وأمين فرع الحزب أشرف باشوري، لأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، ومديري الدوائر فيها، ورئيس مجلس مدينة حماة، للاقتراب أكثر من الناس، والاستمرار في الجولات على الأسواق والمحال التجارية، لضبط فلتانها وتنظيم الضبوط بحق المخالفين، ودعوة التجار للالتزام بالإعلان عن الأسعار وعدم البيع بسعر زائد.

وطلب الوزير أن تفعل الوحدات الإدارية الرقابة على الأسواق من خلال اللجان المشكلة فيها لهذا الغرض، لتقديم رسائل للمواطنين أنها معهم لكونها منتخبة منهم، وللتجار أنها موجودة بشكل دائم ومستمرة بمراقبتها للأسواق وعملهم وأن هذه المهمة ليست فورة، والمطلوب أن تكون عين المجتمع.

وأوضح الوزير أنه ليس المطلوب في هذا المجال تجاهل المستجدات ومسببات ارتفاع الأسعار، ولكن ينبغي العمل على مطابقة الفواتير وضبط المخالفات.

وفي مجال مكافحة الحرائق، شدد الوزير على دور المجتمع المحلي في درء الحرائق بالمواقع الحراجية والمشاركة في إخمادها.

وطلب إعداد إحصائية عن الإبلاغ عن الحرائق لحظة نشوبها ووقت التعامل معها لقياس مدى الاستجابة المجتمعية.

وأما في مجال متابعة خطة معالجة تداعيات زلزال ٦ شباط، فأكد مخلوف أن هذا الأمر باهتمام ورعاية الرئيس بشار الأسد والسيدة الأولى.

وشدد على المعنيين تطبيق معايير الخطة الوطنية لمعالجة تداعيات الزلزال، وأهمية متابعة الإجراءات في محافظة حماة بعد صدور مرسوم صندوق التعويض.

وبموجب التعليمات الصادرة عن الصندوق، التي تم فيها تقسيم المستفيدين إلى شريحتين «أ» وهي شريحة الأبنية المرخصة ضمن منطقة منظمة، وأصحابها يقدمون طلب إعادة الحصول على رخصة بناء للمبنى المتهدم حيث يتم الدعم لإعادة المبنى للحالة التي كان عليها قبل وقوع الزلزال.

والشريحة «ب» للأبنية غير المرخصة في المناطق المنظمة وغير المنظمة، وأصحابها يقدمون طلباً للاكتتاب على منزل سكني في المباني التي تنفذها المؤسسة العامة للإسكان في المحافظة والمخصصة لهذه الشريحة.

كما شدد الوزير على معالجة مشكلة عدم التزام الصناعيين المخصصين بمقاسم في توسع المنطقة الصناعية بحماة ومساحته نحو ٢٥٥ هكتاراً، وذلك بالقدرة مابين ٢٠١٢-٢٠١٧، وبموجب القوانين والأنظمة النافذة.

وكان المحافظ قد عرض للواقع الخدمي بالمحافظة، ولعمل اللجان الهندسية المختصة والسلامة العامة وكشفها على الأبنية المتضررة من الزلزال، والآيلة للسقوط، والحلول الممكنة لأصحابها.

وبيّن المحافظ أن مناطق المحافظة تعاني من التقنين الكهربائي الطويل وانعكاسه على واقع مياه الشرب، مشيراً إلى أن مخصصات المحافظة نحو ٨ – ٩ بالمئة من إنتاج القطر من الكهرباء، أي ما يعادل نحو ٦٠ – ١٢٠ ميغا ونحو ٥٠ منها لخطوط معفاة من التقنين!.

وعرض للمبادرات الشعبية بالعمل الشعبي لتنفيذ طاقة بديلة لمشاريع مياه للشرب ودعمها من المحافظة بنحو ٥٠ بالمئة من قيمة التبرعات.

وطالب المحافظ بزيادة مخصصات حماة من الكهرباء، لتفعيل النشاط الاقتصادي ولتحسين واقع مياه الشرب.

كما طرح عدد من أعضاء المكتب التنفيذي مداخلات، حول معاناة العديد من الوحدات الإدارية من نقص الكوادر وعدم ملء شواغر الملاكات العددية، ونقص الموارد والآليات والمعدات، وقد وعد الوزير مخلوف بمعالجتها.

كما تفقد الوزير واقع العمل في مركز النافذة الواحدة بمجلس مدينة حماة، واستمع من رئيس المركز حول آلية العمل في استقبال طلبات واعتراضات المتضررين من الزلزال.

قلة المياه تهدد مزروعات الغاب بالبياس

مزارعون: الكميات من سد الرستن غير كافية.. ومدير الموارد المائية: ٦ ملايين م٣ لري المحاصيل الصيفية خلال أسبوع

حماة- الوطن

تلقت «الوطن» شكوى من مزارعين كثر في منطقة الغاب، يعرضون فيها معاناتهم الشديدة من شح المياه الضرورية لري مزروعاتهم الصيفية من «شقة الألمان»، ومن تأخر الجهات المعنية بإطلاق المياه في تلك القناة، ومن قلة الكميات التي خصصت لسقاية أراضيهم وعدم كفايتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مزروعاتهم، وهو ما يهدد مساحات شاسعة من مزروعاتهم الصيفية بالبياس، ويكبدهم خسائر كبيرة تنعكس على حياتهم المعيشية بؤساً وشقاءً.

وقال المزارعون في شكواهم: نحن أهالي وسكان الغاب وتحديداً في القرى الممتدة من مرداش إلى البحصة، أي مرداش والحبيرية وشطحة وناعور شطحة ونبل الخطيب وقطرة الريحان والفريكة والريحانة وعين سليمو وجورين وناعور جورين والبركة وخراب الشيخ وسكري والبحصة وغيرها، نعاني من جفاف «شقة الألمان»، وهو ما ينسحب في بياس مزروعاتنا، في حين أن من جسر مرداش والجنوب أي جنوب سدة القناة المياه محجوزة وتعوم المياه فيها وتصل إلى حد الطرق الجانبية للقناة، فهل يجوز حجز مياه نهر العاصي لقرى من دون أخرى، بينما قرى لا تستطيع أن تسقي مزروعاتها!.

وأوضحوا أن الكميات التي خصصت مؤخراً لري أراضيهم غير كافية، ويطالبون بزيادتها لنجدتهم وإنقاذهم من خسائرهم المؤكدة في حال بقيت المخصصات على حالها.

من جانبه، بيّنَ المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف لـ«الوطن» أنه بالنسبة لمياه الري في شقة الألمان وقناة ج١ وج٢، تم تحويل مياه الري من نبع باب الطاقة باتجاه شقة الألمان، وهناك محاولات جادة لزيادة الكمية الواردة من سد الرستن المقدرة بنحو ٣٠٠ ألف متر مكعب.

وأوضح أن هذه الكمية لا تكفي لري المحاصيل الزراعية الصيفية، ولذلك تمت مراسلة وزارتي الزراعة والموارد المائية، اللتين وافقتا على كمية ٦ ملايين متر مكعب، وأيضاً هي كمية غير كافية بسبب النقص بمخزون السد المذكور.

وذكر أن العمل مستمر لإطلاق أكبر كمية من المياه لإنقاذ المساحات المزروعة بمختلف أنواع المزروعات الصيفية من البياس.

من جهته أكد مدير الموارد المائية بحماة مطيع عيشي أنه تم إطلاق المياه من سد الرستن باتجاه الأراضي الزراعية في ريف حماة الغربي وسهل الغاب، بعد الموافقة على إطلاق كمية ٦ ملايين متر مكعب لري المحاصيل الصيفية وستبقى المياه لمدة أسبوع، كما سيتم إطلاق مليوني متر مكعب عند الضرورة.

زيادة واضحة في إنتاج الحمضيات هذا العام

٨٣٦ ألف طن من إنتاج الحمضيات تنتظر التسويق الداخلي والخارجي

طرطوس- هيثم يحيى محمد

كشفت المعلومات الرسمية التي حصلت عليها الوطن من مكتب الحمضيات التابع لوزارة الزراعة أن إنتاج سورية من الحمضيات لهذا الموسم جيد ويقدّر بـ(٨٣٦) ألف طن منها ٦٦٢ ألف طن في اللاذقية و١٧٤ ألفاً في طرطوس أي إنه يزيد بنحو ٢٠٠ ألف طن على الموسم الماضي الذي بلغ ٦٤٠ ألف طن فقط.

وبمقارنة إنتاج هذا الموسم مع أرقام إنتاج المواسم السابقة يتضح أن الإنتاج سجل تراجعاً كبيراً مقارنة مع إنتاج موسم عام ٢٠١٨ الذي وصل إلى مليون ومئة ألف طن، في حين في موسم عام ٢٠٢٠ بلغ ٨٠٠ ألف طن وموسم العام ٢٠١٩ كان ٧٨٦ ألف طن.

ويشار إلى أن المساحة المزروعة بالحمضيات تصل لأكثر من أربعين ألف هكتار تضم نحو ١٤ مليون شجرة، المثمر منها نحو ١٣ مليوناً وأن إنتاج هذا الموسم يتضمن ٤ مجموعات رئيسة تندرج ضمنها جميع الأصناف الرئيسة المنتجة في الساحل السوري وفق الترتيب، مجموعة البرتقال: ٥٦ بالمئة من الإنتاج، ومجموعة اليوسفي: ٢٥ بالمئة من الإنتاج، ومجموعة الحامض: ١٤ بالمئة من الإنتاج، مجموعة الليمون الهندي: ٦ بالمئة من الإنتاج.

مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة نشوان بركات أوضح لـ«الوطن» أن نوعية الإنتاج جيدة وذلك لتوزع الحمل على مختلف الأصناف وتأمين المياه اللازمة للري وخاصة بالمناطق التي تروى من الآبار عن طريق تأمين الكهرباء أسبوعياً لمدة ٦ ساعات متواصلة من (٦صباحاً إلى ١٢ ظهراً) لكل منطقة من مناطق زراعة الحمضيات وذلك بالتعاون مع شركة كهرباء طرطوس والمحافظ كما تم في محافظة اللاذقية ومنذ بداية الموسم تذليل كل العقبات المتعلقة بعملية الري عن طريق لجان الري الفرعية في المحافظة.

أما فيما يتعلق بعملية التسويق فأجاب بركات بالقول: تم إعداد مذكرة من قبل وزارة الزراعة ومكتب الحمضيات تتضمن عمل كل وزارة معنية بعملية تسويق الحمضيات وكما جرت العادة في بداية كل موسم يتم عقد اجتماع حكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مع جميع الوزارات المعنية بعملية تسويق الحمضيات (الزراعة- النقل- التجارة الداخلية- التجارة الخارجية- النفط والثروة المعدنية) بهدف مناقشة المشكلات والصعوبات وتذليل العقبات.

وأضاف: تم خلال اجتماع وزراء الزراعة العرب (سورية لبنان الأردن العراق) الذي عقد في دمشق الاتفاق على مقايضة المحاصيل الزراعية بين هذه الدول وفق الروزنامة الزراعية الخاصة بكل بلد وتسهيل تبادل المنتجات ومن ضمنها الحمضيات حيث سمح الجانب العراقي للبرادات السورية بدخول الأراضي العراقية مباشرة إلى الأسواق المستهدفة الأمر الذي سيُخفض التكاليف ويحافظ على جودة المنتج السوري.

بدوره طالب رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة وصناعة طرطوس كفاح قدور بتقديم التسهيلات المناسبة للمصدرين من أجل النجاح في تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية وخاصة المجاورة في ظل التنافس الشديد مع الإنتاجين المصري والتركي واقترح في هذا المجال السماح للمصدرين بالتنازل عن القطع الأجنبي الناتج عن التصدير لمصلحة مستوردين للمواد المسموح استيرادها ومن دون الدخول في موضوع التمويل فعند هذه الحالة نشجع التصدير ونورد مواد مطلوبة للبلد من البلد نفسه الذي صدرنا له.

من جانبه يرى صاحب مشغل فرز وتوضيب حمضيات بأن يكون للقطاع العام دور فعال في هذه المرحلة الصعبة عن طريق مراكز الفرز والتوضيب من أجل التصنيف مضيفاً: إنه توقف عن التصدير من الموسم الماضي بسبب عمليات النصب والاحتيال التي تعرض لها في بعض الاسواق الخارجية التي اعتبرت السوري(فريسة) واقترح تفعيل دور للسورية للتجارة وفتح معابر المنطقة الشرقية والسماح للسيارات العائدة من المنطقة الشرقية والعراق بتحميل مازوت وبنزين من دون مضايقات لتخفيف أزمة الوقود.

صاحب مشغل فرز وتوضيب ومصدّر حمضيات أكد ضرورة تنفيذ مقترحات سبق ورفعتها لجنة التصدير في غرفة تجارة وصناعة طرطوس منها مراجعة ومتابعة المصرف المركزي لإلغاء تعهد القطع في عمليات تصدير الحمضيات أو تخفيضه للنصف، والسعي مع الجهات المختصة العراقية لاستمرار السماح للسيارات والبرادات السورية بدخول العراق، والسعي مع الجهات المختصة في روسيا لاعتماد الأختام والوثائق السورية وفتح خط بحري بين موانئنا وموانئهم، وتخفيض الرسوم المستوفاة على المعابر، والسعي مع السلطات المختصة الأردنية لإعفاء البرادات السورية من رسم ترانزيت البالغ ١٥٠٠ دولار ورسم العبور، وتنشيط برنامج الدعم لتصدير الحمضيات ومشاركة الغرف بتفعيل أكبر لبرنامج الاعتمادية.

وتأسيس سوق بيع للحمضيات لمدة ٣ أشهر شتاء في أرض تعود ملكيتها للاتحاد وتقع في كفرسوسة.